

ظهرت أحزاب المعارضة الجديدة حزب الشعب الاشتراكي وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي وأحزاب أخرى صغيرة.

وفي ظل هذا التعدد لحزاب الرجوازية الصغيرة مثل المؤتمر العمالي الوجه البارز للحركة الثورية، ورغم تعدد الاتجاهات في قيادة المؤتمر العمالي إلا أن النضالات السياسية والعمالية أصبحت في الطليعة والمحركة للأحداث في تلك الفترة وقد قام المؤتمر بدور المحرض والمبارد في الدعوة للإضرابات والمظاهرات السياسية وقد مثلت الإضرابات حينذاك ضغطاً سياسياً قوياً لمقاومة السياسة الاستعمارية كما مثلت الإضرابات العامة احد مظاهر الكفاح السياسي السلمي في الخمسينات وفي بداية الستينات وكان أبرزها(1).

- 1- الإضراب العام في 24 أغسطس 1958م احتجاجاً على الهجرة الأجنبية وغلاء المعيشة والبطالة.
- 2- الإضراب العام في 19 نوفمبر عام 1960م احتجاجاً على إلغاء صحيفة العامل.
- 3- الإضراب العام في 21 مارس عام 1960م بتأييد وإضراب عمال المصافي (شركة الزيت البريطانية).
- 4- الإضراب العام في 5 أغسطس عام 1961م احتجاجاً على

القانون الصناعي الذي تعرض للتوقيف والتحكيم الاجباري .

من خلال النقل السياسي الذي مثلته الحركة العمالية والنقابية منذ بداية ظهورها يتضح جلياً بأنها قد مثلت فصيلاً متقدماً في الحركة الثورية والتحررية اليمنية ورغم التيارات والاتجاهات التي تجاذبتها إلا أنها كانت في كل منطف وحدث تفرز الاتجاهات السياسية للأحزاب التقليدية وتكتسب ضمن حركتها المتدفقة أفكاراً جديدة ذات مضامين تواكب حركة التحرر الوطني العربية والحركة الثورية العمالية العالمية وتلاحظ بجلاء هذه التأثيرات بشعارات المؤتمر العمالي (وحدة، حرية، اشتراكية) وهي ان كانت لبعض الأحزاب القومية تأثير كبير فيها وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن التيار القومي العنصري كان هو السائد والذي خلقه ظروف الثورة العربية وبفعل تأثيرات القيادة الناصرية وما مثلت من حالة نهوض ضد الاحلاف العسكرية والقواعد الاجنبية في العالم

العربي ودعم ثورة مصر للعديد من الحركات ودعم نضال عمال عدن للتحرر من الاستعمار، ولكن الطبيعة المزدوجة لقيادة المؤتمر العمالي قد جعلت هذه القيادة تظهر حقيقتها في طرح قضية الحركة النقابية والوطنية على المستوى العربي والدولي، وتحلّى خطها الإصلاحي الليبرالي فقد عملت هذه القيادات في المجال الخارجي على الانضمام إلى الاتحاد الحر الدولي للنقابات (بيروكسي) كما عملت على خلق اتصال بحزب العمال البريطاني وأدت لوصول النائبان البريطانيان إلى عدن بدعوة من قيادة المؤتمر في 17 يونيو 62م.

وقد أبدأ النصح لقيادة المؤتمر العمالي آنذاك بضرورة انبثاق حزب سياسي من المؤتمر العمالي يكون مثلاً سياسياً للمؤتمر العمالي يمثل في أية محادثات سياسية رسمية مع السلطات البريطانية ومن وجهة نظر النائبين البريطانيين فأن المؤتمر لا يحق له كونه تنظيمًا نقابياً إجراء أي محادثات سياسية رسمية.. وقدما النصح لحوض نضال سياسي بقيادة حزب سياسي يمثل المؤتمر العمالي وبناءً على هذا النصح الذي اقتنعت به قيادة المؤتمر العمالي، اجتمع مجلس المندوبين للمؤتمر العمالي وهو السلطة التشريعية في أوائل سبتمبر عام 1962م وأقر إعلان قيام حزب الشعب الاشتراكي كمثلث للحركة العمالية والنقابية وكجناح سياسي للمؤتمر العمالي (2) وكان عبدالله الاصنح أمين عام المؤتمر العمالي حينذاك قد انتخب رئيساً للحزب من جانب المؤتمر العمالي إلى حزب الشعب الاشتراكي وأفسحت السلطات الاستعمارية المجال لقيام أحزاب تقليدية حرة لممارسة النشاط السياسي حيث وجدت إلى جانب رابطة الجنوب العربي أحزاب أخرى مثل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة والمؤتمر الشعبي وهذه الأحزاب الثلاثة

الأخيرة قامت بعد الانشقاق الذي حدث في الجمعية العدينية وأدى إلى تفتتها وقيام أحزاب بديلة عنها بما تتله من أهداف تتفق ومصالح الاستعمار .

وكان طبيعياً أن يجد حزب الشعب الاشتراكي تجاوباً شعبياً نتيجة ما يرفعه من شعارات كانت تمثل حالة متقدمة بالنسبة لبقية الأحزاب الأخرى، ولانه انبثق عن المؤتمر العمالي، ولقد دعا حزب الشعب الاشتراكي وأيده في ذلك المؤتمر العمالي إلى قيام إضراب عام في البلاد والزحف على المجلس التشريعي يوم 24 سبتمبر احتجاجاً على ضم عدن إلى "الاتحاد الفيدرالي المزيّف" والذي فرضه الاستعمار في بداية 1959م على بقية أجزاء الجنوب، وبشكل يوم الزحف على المجلس التشريعي احد ملاحم النضال السياسي التي كان في طبيعتها العمال والطلبة وقد اضطرت قوات الاحتلال البريطاني وضباط الشرف لاستخدام وإطلاق النيران على المتظاهرين واستشهد وجرح من جراء ذلك عدد كبير من العمال والطلبة والموظفين، وكانت قيادة حزب الشعب في ذلك اليوم الخالد قابعة في منازلها منتظرة انتهاء أحداث ذلك اليوم الدامي الذي كان الغرض الرئيسي منه إظهار ثقل حزب الشعب الاشتراكي باعتباره

حزباً عمالياً وجماهيرياً.

بعد قيام حزب الشعب الاشتراكي في يوليو 1962م فان قيادة المؤتمر العمالي التي أصبحت بعضها في قيادة الحزب واصلت السير على الطريق الإصلاحي نفسه ولم تتخلى عن الدعوة لعزل النقابات عن الحركة السياسية ورغم وجود تأثير حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميون العرب واتحاد الشعب الديمقراطي، وهذه التنظيمات الثورية كانت تتناقض مع هذه الدعوة وفي حقيقة الأمر أن قيادة المؤتمر وهذه التنظيمات كانت بالأساس تعارض ارتباط الطبقة العاملة وحركتها النقابية بالأحزاب والتنظيمات الوطنية والثورية والتقدمية التي تتخذ نهجاً سياسياً معارضاً للسياسة البريطانية ومصالحها الطبقيّة والسياسية. وهي لذلك قد عملت على تكوين حزب سياسي إصلاحي تكون على رأسه لكي تحافظ على بقاء الحركة العمالية تحت تأثيرها وتفوذها السياسي والأيدولوجي، يشير

التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الثاني لاتحاد الشعب الديمقراطي إلى ذلك قائلاً: أما قادة المؤتمر العمالي الذين ظلوا حتى الآن يدعون رفض العمل السياسي الحزبي كتغطية لسياستهم القائمة على عزل الطبقة العاملة عن النضال الوطني والسياسي فقد استشعروا الخطر أكثر من غيرهم من قيام الاتحاد الشعبي الديمقراطي وخافوا من ازدياد نفوذ الماركسيين بين صفوف الطبقة العاملة فسارعوا على الفور إلى تكوين "الحزب الاشتراكي" واعتبروه الجناح السياسي للمؤتمر العمالي ووصفوه بالاشتراكية لتضليل الطبقة العاملة والحيلولة دون خروجه عن سيطرتهم أو الانحذاب نحو الاتحاد الشعبي الديمقراطي ولم يكن يجمع بين حزب الشعب الاشتراكي والاشتراكية أي جامع (3).

من الواضح جلياً أن حزب الشعب الاشتراكي قد عمل بدواء سياسي كبير على اخفاء حقيقة نهجه السياسي والأيدولوجي الرجعي وراء دخان من الاضاليل والشعارات الوطنية والتقدمية التي أريد لها أن تكون مجرد ستار يخفي جوهره اليميني الإصلاحي وخطه السياسي المساوم مع الاستعمار، ومن الطبيعي ألا يكشف قادة حزب الشعب الاشتراكي القناع عن حقيقة النهج الأيدولوجي والسياسي الصريح والحقيقي للحزب حتى لا ينكشف أمره، ولذلك فإن حزب الشعب الاشتراكي ارتدى لباس غيره وظهر في بادئ الأمر بوجه غير وجهه الحقيقي حيث تدرّ بالشعارات الوطنية والتوجه من أجل الخداع والتضليل وجذب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة إلى صفوفه وبالتالي الحد من نشاط التنظيمات والأحزاب الثورية والسياسية القائمة التي أخذت تتغلغل إلى داخل الحركة العمالية والنقابية ولم يكن من قبيل الصدفة ان يرفع الحزب الشعارات الثورية

والتقدمية فالمرحلة كانت في الواقع مرحلة نهوض ثوري كبير إذ تنامي الوعي السياسي والوطني في صفوف الطبقة العاملة وجماهير الشعب قاطبة وتفاقمت التناقضات الطبقيّة والاجتماعية وارتفعت درجة الاستعداد الكفاحي في صفوف الجماهير الشعبية وصارت أكثر الشعارات جذباً هي شعارات الحرية والاستقلال الوطني، وغدت شعارات الاشتراكية قوة جذب لا تقاوم لكادحي العالم وذلك تحت تأثير الاشتراكية الواقعية ومن أجل مواكبة ومسيرة التطورات الجديدة في حركة التحرر الوطني كان على قيادة حزب الشعب الاشتراكي ان تلتقط الشعارات الكفيلة لاستقطاب الجماهير ولكن على الرغم من رفعها لتلك الشعارات فانها كانت لا تخفي جوهرها الرجعي والانتهازي، وذلك من خلال مواقفها المعادية للقوى الثورية والوطنية والتقدمية وبالدرجة الرئيسية لفصائل الحركة الثورية العالمية حيث نهج حزب الشعب الاشتراكي طريق معاداة الشيوعية وجدنوا كل إمكانياتهم وصحافتهم للهجوم على الشيوعية.

وفي احيان كثيرة فإن القيادة النقابية الانتهازية في المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي رفعت مهمة مكافحة الشيوعية إلى المرتبة الأساسية، متجاهلة أهمية النضال ضد الاحتلال البريطاني والنظام

السلطابيني الإقطاعي، وبلغ الأمر بقيادة المؤتمر العمالي اتهام الحكم الإمامي في الشمال بالتواطؤ مع الشيوعية وشنت هجوماً إعلامياً كبيراً على الإمامة التي تسمح كما اعتقد النقابيون الانتهازيون للتغلغل الشيوعي في اليمن، فالتغلغل الامبريالي الأمريكي الفعلي لم يذكر أبداً وذلك يدل على الشعار الناجم عن مرض معاداة الشيوعية حيث جاء في احد الكتيبات الصادرة عن حزب الشعب الاشتراكي مايلي: يحاولون يخدعوننا بانهم يتمسكون بسياسة عربية ويلتزمون موقف الحياد، في الوقت الذي يسمحون فيه للنشاط الشيوعي والاستعماري بالتوسع والازدياد "دوغا رقيب" ، وهكذا فان قيادة حزب الشعب الاشتراكي بدلا من تنفيذ واجبه الوطني في توجيه انظار الشعب إلى الخطر الحقيقي الذي يهدد البلاد شمالاً وجنوباً.. خطر الاستعمار الامبريالي البريطاني

في الجنوب وتغلغل الامبريالية الأمريكية في الشمال فإنها حاولت الهاء الطبقة العاملة وجماهير الشعب بخطره وهمي مزعوم لا وجود له في الواقع كما أن مخاطر هذا النهج تكمن في إبعاد الطبقة العاملة اليمنية وجماهير الشعب الكادحة عن النضال الوطني التحرري من أجل الاستقلال الوطني وهذه الدعاية عادت بالنفع على المستعمرين وحدهم والحققت ضرراً بالغاً بقضايا النضال الوطني التحرري.

لقد جابه حزب الشعب الاشتراكي مهاماً وطنية كبيرة في ظروف نشأته ومثلت الامتحان العسير للحزب من خلالها كان عليه أن يبرهن صدق توجهه الوطني المحدد نظرياً في واقعه وبرامجه، فلم تمض إلا أشهر محدودة على تكوينه إلا وانفجرت ثورة 26 سبتمبر 62م ضد النظام الاقطاعي الإمامي في الشمال وكان لها اثرًا عميقاً على مجرى النضال الوطني التحرري للشعب اليمني في الجنوب حيث الهبت الحماس الوطني وصعدت القدرة الكفاحية للجماهير وعمقت التناقضات القومية والطبقيّة المتشابكة بين الاستعمار والنظام السلطابيني الاقطاعي من جهة وبين جماهير الشعب اليمني من جهة أخرى، أي أن الثورة بقيام النظام الوطني الجمهوري وفرت شروطاً لنجاح قيام الثورة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب.

لقد كان على حزب الشعب الاشتراكي حينها أن يقوم بدوره التعوي لتصعيد النضالات الوطنية والعمالية والارتقاء بأشكال الكفاح الوطني إلى مستوى المهام المطروحة غير انه نتيجة للطابع الإصلاحي الذي تميز به الحزب وقف عاجزاً عن مواكبة التطورات الجديدة وتقديم الحلول الجذرية لقضايا النضال الوطني والطبقي بل وقف عائقاً أمام تناميته وتطوره لبلوغ أرقى الأشكال النضالية حيث اكتفى بدرجة

رئيسية على أشكال النضال السلمي وإضرابات - مظاهرات - توزيع منشورات - إصدار بيانات .. الخ، أي حصر النضال الوطني التحرري بالحدود المقبولة إلى هذا الحد أو ذاك من جانب السلطات الاستعمارية ولا تؤدي إلى حدوث ردود أفعال عنيفة من جانبها بل بالعكس تستفيد من ذلك للبرهان على المطالب الديمقراطية المزيفة لانظمة الحكم في العالم "الحر" ولأثبات أفضلية الاوضاع في الجنوب والتي تسود فيها "ديمقراطية" مقارنة مع الاوضاع في الشمال في ظل النظام الملكي أو حتى بعد قيام الثورة في الشمال ليس هناك من شك أن أشكال النضال السلمية ذات فائدة من حيث تنامي الوعي السياسي والوطني وتحقيق بعض المطالب الاقتصادية الجزئية للطبقة العاملة ولكنها محدودة وهي لن تؤدي إلى تحقيق كافة المطالب الجذرية للطبقة العاملة وجماهير الشعب في التحرر والاستقلال ولا يعني ذلك الانتقاص من أهمية ودور أشكال النضال السلمية، ولكن الأخذ واختيار هذا الشكل أو ذاك من أشكال النضال هو رهن الظروف التاريخية الملموسة للبلد المعني ولذلك فان حصر النضال الوطني التحرري في شكل محدد دون غيره هو تنازل بدون مقابل لسلطات الاستعمار يوفر لها إمكانية اخماد لهيب النضال الوطني التحرري بكل وحشية أو يطلق ايادي

الغزاة المستعمرين للضرب بقوة حديدية أي شكل من أشكال المقاومة الجديدة للشعب الواقعة تحت نير الاحتلال، فلقد بينت التجارب الواقعية للنضال الوطني التحرري لشعوب البلدان المتحررة والتجارب وهي أعظم برهان أن المحتلين هم أول من يلجأ إلى العنف الوحشي لضمان تخليد وتأييد سيطرتهم الاستعمارية في بلدان الغير. الأمر الذي يفرض على القوى الوطنية والتقدمية القيام بمهام المجابهة الحازمة واستخدام مختلف أشكال النضال الوطني حتى لا تترك الجماهير فريسة سهلة "لوحوش العالم" الحر.

وفي بلادنا فان ظروف المجابهة مع سلطات الاحتلال الاستعماري كانت تحتم على الثوريين اليمنيين وكل القوى الوطنية المخلصه تصعيد النضال الوطني التحرري واتخاذ كل أشكال النضال لإرغام المحتلين على الاعتراف بحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه كما أن الظروف الجديدة التي نشأت بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م في الشمال قد كانت

لا تتلاءم مع شكل النضال السلمي كشكل وحيد وطرحه بالحاح مهمة تطوير أساليب وطرق النضال الوطني بعد ان تبين عقم الطريق السلمي أمام تصلب وهمجية المستعمرين التي وصل بها الأمر الى حد تضيق الخناق وتقييد النضال السلمي من خلال قمع حركة الجماهير بالقوة واطلاق النار على المظاهرات السلمية واعتقال وتشريد الوطنيين والنقابيين وإصدار القوانين والتشريعات المقيدة للحريات النقابية والسياسية كقانون منع الإضراب في عام 1960م، وفي هذه الظروف فانه لا يمكن أبداً ولا يعقل الاعتماد على تقديم الرسائل والمذكرات وإجراء المباحثات والمشاورات مع ممثلي الدوائر الاستعمارية لتقرير مصير المنطقة ومطالبتها بتقدم الاستقلال لشعبنا على طبق من ذهب. وعلى الرغم من ذلك لا يمكننا ان ننفي اسهامات حزب الشعب الاشتراكي وغيرها من الأحزاب التقليدية ودورها في النضال السلمي المعادي للاستعمار والرجعية ولكن طبيعة الظروف والتغيرات الداخلية منها والخارجية ابرزت بالضرورة اتهاج أساليب ثورية جديدة بعد أن وصل أسلوب المعارضة السياسية للاستعمار والمطالبة بحق تقرير المصير إلى طريق مسدود.. وكان لقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م أثرها في تغيير موازين القوى الداخلية والخارجية حيث مثل الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية العربية اليمنية مرحلة نهوض وطني شامل وخلق المناخ الثوري للدفاع عن الثورة والانديفاع الطوعي لدى الثوريين والتقدميين اليمنيين لحمل السلاح دفاعاً عن النظام الجمهوري تحت شعار الجمهورية أو الموت.

أنه فقط عبر هذا الحدث التاريخي الهام استطاعت فصائل الحركة الثورية شمالاً وجنوباً ان تثبت قدرتها النضالية وترتقي إلى مهمات

فصائل الحركة الثورية شمالاً وجنوباً استطاعت

أن تثبت قدرتها النضالية وترتقي إلى مهمات

وطنية ثورية وتلتحم في معارك الدفاع عن

ثورة 26 سبتمبر، وعبر هذا الاندفاع الثوري

ارتقى الوعي الوطني الثوري وانتقل إلى مرحلة

من النضال الجاد باعتماد مبدأ الكفاح المسلح

طريقاً وحيداً لطرده الاستعمار البريطاني